

نموذج ث / 1
محرر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

النظام الأساسي المعدل
للنظام الموثق بالرقم 2022/149652 بتاريخ 2022/12/14 والمعدل بالملحق
الموثق بالرقم 2024/107618 بتاريخ 2024/05/01
لشركة بنك الريان
(شركة مساهمة عامة قطرية)

الفصل الأول
تأسيس البنك
مادة (1)
التعريفات

يكون للعبارة التالية أيما وردت في عقد التأسيس وفي هذا النظام المعاني المبينة أدناه ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

*الوزارة: وزارة التجارة والصناعة

الإدارة: ويقصد بها إدارة شؤون الشركات بالوزارة أو أي إدارة أخرى تتولى لاحقاً الصلاحيات المنوطة بإدارة الشؤون التجارية.

قانون الشركات: وهو قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 وأية تعديلات تطرأ عليه.

***البنك: ويقصد به بنك الريان (ش.م.ع.ق) (شركة مساهمة عامة قطرية) وتستبدل عبارتي "بنك الريان أو "البنك" بعبارتي "مصرف الريان" أو المصرف" أيما وردت بهذا النظام.

المجلس: ويقصد به مجلس إدارة البنك.

الهيئة: ويقصد بها هيئة قطر للأسواق المالية

السوق: يقصد به السوق الذي يرخص به من الهيئة.

الأسهم: يقصد بها أسهم البنك.

**العضو المستقل: يعني العضو الذي يستوفي الحد الأدنى للشروط المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة لمصرف قطر المركزي و/أو هيئة قطر للأسواق المالية كما يتم تعديلها من وقت لآخر. في حال وجود أي تعارض بين أحكام اللوائح، سيتم تطبيق تعليمات مصرف قطر المركزي.

* تم تعديل اسم الوزارة بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/02/25م.

**تم تعديل التعريف وفقاً لأحكام تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2022/25 وموافقة الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 أكتوبر 2022.

***تم تعديل اسم البنك من مصرف الريان ش.م.ع.ق. إلى بنك الريان ش.م.ع.ق. بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2025.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068



-1 -2 -3 -4 -5 -6 -7 -8 -9 -10 -11 -12



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (2)

تعديل النظام الأساسي

وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (11) لسنة 2015 وقانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (13) لسنة 2012 (وتعديلاتهم اللاحقة)، وطبقاً لقرارات الجمعيات العامة غير العادية لبنك الريان المنعقدة بالتواريخ 2008/04/15م و 2008/12/22م و 2015/03/08م وبموجب القرارات أرقام (1) و (2) و (3) الصادرة عن اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان المنعقد بتاريخ 2016/06/26م ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان المنعقدة بتاريخ 2019/02/25م ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان المنعقدة بتاريخ 2021/10/05م بما فيها الموافقة على الاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. عن طريق الضم وفقاً لأحكام المادة (278) من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية القطري المعدل وأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم (13) لسنة 2012 ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2022 و 16 نوفمبر 2022 و 25 مارس 2024 و 26 مارس 2025 ، يعدل النظام الأساسي لبنك الريان وفقاً للأحكام المبينة فيما بعد*.

مادة (3)**

اسم البنك

اسم البنك هو "بنك الريان" (ش.م.ق.) (شركة مساهمة عامة قطرية).

الموثق

* تجدر الإشارة أن المادة (2) من النظام الأساسي قبل التعديل كانت تشير إلى أن بنك الريان قد أسس وفقاً للمادة (68) من قانون الشركات رقم (5) لسنة 2002م وهو ما لم يعد منطبقاً بعد صدور قانون الشركات رقم (11) لسنة 2015م.
** تم تعديل هذه المادة (3) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 26 مارس 2025 وتم وفقاً لذلك تغيير الاسم من مصرف الريان أو "المصرف" إلى بنك الريان أو "البنك" أينما ورد في هذا النظام.

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatarإدارة التوثيق
Documentation Dept.

2068

الأطراف



-3

-6

-9

-12

-1

-4

-7

-10



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر

مادة (4)
أغراض البنك

يكون غرض البنك القيام ، سواء لحسابه أو لحساب الغير أو الاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والخدمات الاجتماعية وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي يمارسها البنك على سبيل المثال لا الحصر التالي:-
أولاً : الأعمال المصرفية :

1. فتح الحسابات والاعتمادات ، وأعمال الخصم، والتسليف.
2. قبول الودائع النقدية بصورها المختلفة للحفظ أو للاستثمار.
3. التعامل في الأسهم والسندات والأذونات والكمبيالات والحواتل وسندات الشحن وغيرها من السندات القابلة للتداول أو الأوراق التجارية الأخرى.
4. التعامل في العملات الأجنبية بالبيع والشراء وتمويل التجارة الخارجية.
5. تلقي الاكتتابات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة، وشراء وبيع الأسهم لحساب البنك أو لحساب الغير.
6. إصدار الكفالات المصرفية، وخطابات الضمان.
7. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن النفيسة، والسندات والطرود، وتأجير الخزائن الخاصة.
8. شراء وبيع السبائك الذهبية.
9. إصدار أو الاشتراك في إصدار بطاقات الإئتمان والشيكات السياحية أو أي خدمات مالية.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Qatar - دولة قطر
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar

إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

45

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

10. إدارة الممتلكات القابلة للإدارة المصرفية.
11. القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك، وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.
12. التعامل بالمشتقات المالية الإسلامية*.
13. بموافقة مجلس الإدارة، اقتراض الأموال ومنح دائيتها ضمان على أصولها بشرط ألا يتعارض هذا الاقتراض مع أنظمة مصرف قطر المركزي ولوائحه.

ثانياً: الأعمال التمويلية والاستثمارية:

- 1- التمويل الاستثماري كلياً أو جزئياً لأعمال المقاولات الإنشائية، والصناعات الهندسية المرتبطة بها، والأعمال الكهربائية والميكانيكية وما يتصل بها.
- 2- التمويل بضمان أوراق تجارية أو غيرها من الضمانات.
- 3- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع استثمارات البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة أو حسب الاتفاق.
- 4- تملك أو تأسيس أو المشاركة في المشروعات الاستثمارية على إختلاف أنواعها في القطاعات المختلفة سواء كانت قائمة أو تحت التأسيس.
- 5- تأسيس الشركات التجارية والتعامل في بيع وشراء أسهمها.
- 6- إنشاء المصارف، وشركات الاستثمار على إختلاف أنواعها.
- 7- القيام بجميع أعمال الاستثمار الزراعي.
- 8- شراء الأراضي لتشييد المباني عليها بغرض بيعها أو تأجيرها أو استثمارها وفقاً للقوانين النافذة بشأنها.
- 9- القيام بجميع عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع المختلفة.
- 10- شراء السلع وغيرها من الأموال المنقولة بقصد بيعها أو بقصد تأجيرها.
- 11- القيام بأعمال التمويل المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البري.
- 12- تخزين السلع والمحاصيل بوجه عام.

* تم إضافة هذا النشاط بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني بتاريخ 2015/3/8م.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.
45

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

- 13- تملك العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وغيرها من الحقوق والشهادات والامتيازات التي يراها البنك لازمة أو ملائمة لطبيعة عمله، والتصرف فيها بكل أنواع التصرفات القانونية.
- 14- وضع أنظمة تعاونية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الأموال والقيم المنقولة والثابتة التي يملكها أو يتعامل فيها، وإنشاء هيئات تأمين لتحقيق هذه الأغراض.
- 15- تملك وتأجير واستئجار العقارات والممتلكات*.

ثالثاً: الخدمات الاجتماعية:

1. تقديم القرض الحسن لاستعماله في مختلف المجالات.
2. إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الأغراض الاجتماعية وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة.
3. التعاون مع الجهات المختصة في القيام بدور الوصي المختار في إدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المرعية.

رابعاً: يجوز للبنك أن يؤسس أو يساهم في تأسيس المؤسسات والهيئات والشركات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه في قطر أو في الخارج ، كما يجوز له أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع الجهات المذكورة أو أن يندمج فيها أو يشتريها أو يلحقها به. وبصفة عامة يكون للبنك الحق في القيام بجميع الأفعال و الأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضه.

* تم إضافة هذا النشاط بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني بتاريخ 2015/3/8م.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6
- 7
- 8
- 9
- 10
- 11
- 12

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل

إحالة التوثيق

مادة (5)

مركز البنك

مركز البنك الرئيسي ومحل القانوني مدينة الدوحة بدولة قطر، ويجوز للمجلس أن ينشئ له فروعاً أو مكاتب تمثيل أو وكلاء في دولة قطر أو في الخارج.

مادة (6)

مدة البنك

مدة البنك (50) خمسون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ إشهاره في الجريدة الرسمية، ويجوز مَدُّ هذه المدة بقرار الجمعية العامة غير العادية.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



-1 -2 -3 -4 -5 -6 -7 -8 -9 -10 -11 -12

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar

إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

45

دولة قطر

وزارة العدل
إدارة التوثيق

الفصل الثاني
رأس المال البنك
مادة (7)
مقدار رأس المال

*حدد رأس مال البنك بمبلغ (9,300,000,000) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (9,300,000,000) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (1) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (7,500,000,000) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري، و ("رأس المال الإضافي") وقدره (1,800,000,000) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. بموجب التقرير المعد من الخبير المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية.
ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأس مال البنك بموجب قرار تعتمده الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام.

مادة (8)**
الاكتتاب في رأس المال

**يجوز للمستثمر غير القطري تملك نسبة تصل حتى (100%) من رأسمال بنك الريان مع مراعاة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية الصادر بتاريخ 2018/12/16م والخاص بتعديل القيمة الاسمية للسهم وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان المنعقد بتاريخ 2021/10/5م بالموافقة على الاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.
**تم تعديل النسبة من (31%) إلى (49%) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها بتاريخ 2008/04/15 ومن (49%) إلى (100%) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها بتاريخ 2021/10/5.

خاتم التوثيق



الأطراف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

إدارة التوثيق

مادة (9)

ملكية الأسهم

- 1- فيما عدا ما تملكه أو تمتلكه كل من الدولة، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة، لا يجوز أن يتجاوز مجموع ما يمتلكه الشخص الواحد، طبيعياً كان أم معنوياً نسبة (5%) من إجمالي أسهم بنك الريان، سواء كان ذلك التملك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجوز بموافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي أن تصل النسبة إلى (10%) أو أية نسبة أخرى يحددها مصرف قطر المركزي لاحقاً ووفقاً لشروطه.
- 2- يترتب حتماً على ملكية السهم قبول مالكة لشروط وأحكام هذا النظام وقرارات الجمعية العامة للبنك.
- 3- *السهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في سهم واحد أو في عدد من الأسهم، على أن يمثلهم تجاه البنك شخص واحد. ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية في حدود قيمة السهم فقط. ويحظر تملك أسهم البنك من قبل أي شركة تابعة له.

الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2022

خاتم التوثيق



الأثر راف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-



مادة (10)

الرهن والحجز على الأسهم

- 1- في حالة الرهن يكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك. وفي حالة إدراج أسهم البنك يجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى الجهة المودع لديها سجل المساهمين.
- 2- لا يجوز الحجز على أموال البنك استيفاء لديون مرتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في السوق.
- 3- تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الراهن. ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق العضوية في البنك.
- 4- لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر البنك أو سجلاته أو ممتلكاته ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة البنك، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد البنك وحساباته الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-



مادة (11)

الالتزامات المترتبة على السهم

تكون الأسهم إسمية ولا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماته على ذلك.

مادة (12)*

الحقوق المترتبة للسهم

- 1- كل سهم يتحول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في هذا النظام.
- 2- يكون لآخر مالك للسهم مقيد اسمه في سجلات السوق الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في الموجودات.
- 3- المساهمون متساوون وهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة. وللمساهمين الحق في التصرف بأهمة بدون أي قيود ما لم يكن التصرف مخالفاً للقانون أو الأنظمة المنطبقة.
- 4- كل سهم يتحول صاحبه الحق في حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وفقاً لأحكام القانون والأنظمة ذات الصلة.
- 5- كل سهم يتحول صاحبه الحق في الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يتخلل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك وهذه الغاية يجب على البنك نشر المعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل على الموقع الإلكتروني للبنك، إن وجد، أو عبر أي وسيلة أخرى تفيد العلم ويجوز للمساهم توجيه طلب كتابي بالمعلومات المقررة له بالقانون إلى سكرتارية مجلس الإدارة أو إدارة علاقات المستثمرين بالبنك.

مادة (13)**

سجل المساهمين

يتقدم البنك شهرياً بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين ، ويحتفظ بها لديه.

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2022

** تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأب
راف

بنك الريان (ش.م.ع.ق.م.)

P.O.Box: 28888

Doha - Qatar

11

AL RIYAN BANK (Q.P.S.C.)

11

11

11

11



مادة (14)

زيادة رأس المال

1. * مع مراعاة حكم المواد من (190) إلى (200) من قانون الشركات، يجوز زيادة رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية للأسهم الأصلية.
- ويجب أن تستند الزيادة إلى قرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية - بعد موافقة الإدارة ومصرف قطر المركزي والهيئة - بين مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم. وللجمعية العامة أن تفوض المجلس في تحديد موعد وإجراءات تنفيذ هذا القرار.
2. تصدر الأسهم الجديدة بقيمة إسمية معادلة للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية - بناءً على توصية من المجلس - أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الإسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة الإدارة. وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني.
3. * تسري على الاكتتاب في الأسهم الجديدة القواعد الخاصة بالاكتتاب الواردة في هذا النظام، ويحق للجمعية العامة أن تقرر شروطاً وأحكاماً خاصة أخرى للاكتتاب وزيادة رأسمال البنك بعد موافقة الإدارة ومصرف قطر المركزي والهيئة.
4. يكون للمساهمين الحاليين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة بحيث يكون لهم مهلة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من فتح باب الاكتتاب ويجوز لأي من المساهمين الحاليين التنازل عن حقه في الأولوية للغير. ويقوم المجلس بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميتين تكون إحداها على الأقل باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك يعلن فيه للمساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وسعر الأسهم الجديدة.
5. يحق للجمعية العامة أن تقرر تخصيص أسهم جديدة (أو أي جزء منها) تصدر وفقاً لهذه المادة وذلك بغرض حيازة أصول جديدة أو أسهم في أية شركة أخرى أو أي غرض خاص آخر لا يتعارض مع أحكام أي من القوانين السارية.

الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المتعقد بتاريخ 2019/2/25م لتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

الأطراف

خاتم التوثيق



..... -12 -11 -10

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar



وزارة العدل - إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

45

إدارة التوثيق

مادة (15) تخفيض رأس المال

مع مراعاة أحكام المادتين (203) و (204) من قانون الشركات، يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأسمال البنك بعد سماع تقرير مدقق الحسابات، وموافقة الإدارة وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

- 1- زيادة رأس المال عن حاجة البنك.
- 2- إذا منى البنك بخسارة.

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

- 1- تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.
- 2- تخفيض عدد الاسهم بما يعادل الخسارة التي أصابت البنك.
- 3- شراء عدد من الاسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه والغاؤه.
- 4- تخفيض القيمة الإسمية للسهم.

مادة (16) حوافز الموظفين

- 1- * مع مراعاة ما ورد في المادة (66) بند (2) من هذا النظام، يجوز للجمعية العامة بناء على توصية من المجلس بعد موافقة الإدارة ومصرف قطر المركزي والهيئة أن تقوم برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة تسدد قيمتها من الاحتياطي العام أو الإختياري أو الأرباح المدورة وتخصص لدعم وتخفيز موظفي البنك. وعندها يكون للمجلس صلاحية تحديد طريقة الانتفاع من هذه الأسهم وأرباحها.
- 2- يجوز للمجلس إنشاء صندوق أو أكثر يخصص لدعم موظفي البنك وذلك وفقاً للآلية والطريقة التي يراها المجلس مناسبة، بشرط الحصول على موافقة الإدارة ومصرف قطر المركزي والهيئة.

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق



- 1- 2- 3- 4- 5- 6- 7- 8- 9- 10- 11- 12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept
إدارة التوثيق

الفصل الثالث
السندات (الصكوك)

مادة (17)*

مع مراعاة أحكام المواد من (169) إلى (180) من قانون الشركات، يجوز للجمعية العامة أن تقرر إصدار صكوك من أي نوع كانت أو أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي من الدرجة الأولى وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي ومبادئ الشريعة الإسلامية. قد يفوض هذا القرار مجلس الإدارة لتحديد قيمة هذه السندات أو الأدوات، وشروط الإصدار ومدى قابلية التحويل إلى أسهم.

مادة (18)

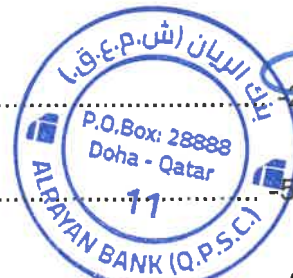
تطبق أحكام المواد (178 و 179 و 180) من قانون الشركات في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو السندات.

الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني للمعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

الأطراف

خاتم التوثيق



1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12

الفصل الرابع
إدارة البنك

مادة (19) *
تكوين مجلس الإدارة

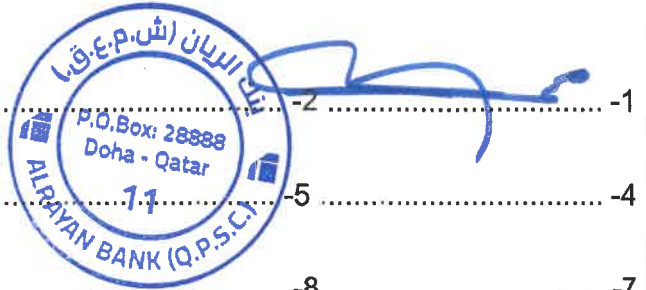
1. يتولى إدارة البنك مجلس مكون من أحد عشر (11) عضواً، يتم تعيين عضوين (2) منهم ("ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار")، من قبل شركة قطر القابضة** أو أي كيان آخر يحدده جهاز قطر للاستثمار لتمثيله، ويتم تعيين عضو (1) واحد ("ممثل عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية") من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وعضو واحد يمثل شركة برزان القابضة المملوكة من قبل وزارة الدفاع - على ألا يقل عدد الأسهم المملوكة لبرزان عن 7% من رأس مال الشركة - ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين من قبل الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام. ولا يجوز للجهات الممثلة في مجلس الإدارة الدخول في عملية التصويت لأي من الأعضاء المترشحين.
2. يجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس بما لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين وأن تكون غالبية أعضائه غير متفرغين لإدارة البنك أو يتقاضون أجراً فيه ويجوز تخصيص مقعد من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية وآخر لتمثيل العاملين بالبنك. ويعفى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، والأعضاء الممثلون للعاملين بالبنك إذا انطبق الحال، ويمثلو جهاز قطر للاستثمار والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وشركة برزان القابضة من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في المادة (20) بند (3) من النظام الأساسي.

الموثق

** تم تثبيت اسم شركة قطر القابضة محل اسم شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري بموجب موافقة الجمعية العامة غير العادية لبنكالريان في اجتماعها بتاريخ 2015/3/8م.
** تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2021/10/5م بالموافقة على الاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ع. وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 25 مارس 2024.

الأطراف

خاتم التوثيق





مادة (20)*

شروط العضوية في المجلس

* يشترط في عضو المجلس ما يلي:

1. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
 2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن المهية، وللمادتين (334)، (335) من قانون الشركات، أو أن يكون ممنوعاً من مزاوله أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة المهية بموجب المادة (35) بقرة (12) من القانون رقم (8) لسنة 2012، أو أن يكون قد قضى بإفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 3. أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال 30 يوماً من تاريخ انتخابه لعدد (9,000,000) تسعة ملايين سهم من أسهم البنك، ويجب إيداعها لدى جهة الإيداع أو في أحد البنوك المعتمدة خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. وتخصص الأسهم المشار إليها أعلاه لضمان حقوق البنك والمساهمين والدائنين والغفر عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.**
 4. تقديم إقرار مكتوب يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.
 5. استيفاء أي شروط أخرى للعضوية تفرضها التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية أو المنصوص عليها في لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين المعتمدة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام.
- ويشترط في عضو المجلس المستقل ما يلي:
1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد) يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التي يملكها مع أقربائه حتى الدرجة الأولى أو يشاركون فيها بمصحة سيطرة) أي من أسهم البنك ومجموعته أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للبنك؛
 2. ألا يكون مثلاً لشخص اعتباري يملك 5% على الأقل من أسهم البنك أو أي شركة من مجموعة البنك؛
 3. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد) عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون معاً سيطرة على البنك ومجموعته؛
 4. ألا يكون لديه هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد) والشركات التي يملكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع مجموعة البنك بما في ذلك حصوله على تسهيلات ائتمانية أو تقاضيه أي راتب أو ميزة مادية من البنك ومجموعته قد تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية (باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافآت وبدلات)؛
 5. ألا يعمل أو يساهم في مؤسسة تقدم للبنك ومجموعته خدمات استشارية أو مهنية مثل خدمات التدقيق الخارجي والإسناد الخارجي وغيرها من الخدمات سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد)؛
 6. ألا يكون له أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي يبرمجها البنك ومجموعته أو يكون طرفاً فيها؛
 7. ألا يعمل أو يكون قد سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (أب، أم، زوج/زوجة، أولاد) لدى البنك ومجموعته خلال السنوات الخمس السابقة؛
 8. ألا تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الأولى بأي من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو الإدارة التنفيذية العليا للبنك؛
 9. ألا يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة البنك؛
 10. أن يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المالية أو المتخصصة في أعمال البنوك؛
 11. ألا تتعدى فترة عضويته فترتين دوريتين للمجلس؛
 12. استيفاء أي شروط أخرى للعضوية تفرضها التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية أو المنصوص عليها في لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير المستقلين المعتمدة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام المادة (51) من هذا النظام.

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25 لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية الصادر بتاريخ 2018/12/16م والخاص بتعديل القيمة الاسمية للسهم ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية للمنطقة بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022
** تم تعديل هذا البند وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية للمنطقة بتاريخ 26 مارس 2025.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف

بنك الريان (ش.م.ع.ق.ب)

P.O.Box: 28888
Doha - Qatar

11
ALRAYAN BANK (Q.P.S.C.)

11

نموذج 1 /

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Companies Affairs Dept.
45

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (21) *

مدة عضوية مجلس الإدارة

ينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة، غير أن مجلس الإدارة الأول يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات. ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس.

مادة (22)

انتخاب الرئيس ونائبه

ينتخب المجلس بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

مادة (23) *

تعيين عضو منتدب للبنك

يجوز للمجلس أن ينتخب بالاقتراع السري عضواً منتدباً أو أكثر من بين أعضاء التنفيذيين المشاركين في لجانه التنفيذية لممارسة مهام وصلاحيات تنفيذية تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي ودون صلاحيات اللجان التنفيذية ويكون ذلك بشكل مؤقت أو دائم مقابل بدل أو راتب يحدده المجلس ويقوم المجلس بتحديد صلاحيات ومسؤوليات العضو المنتدب كما يقرر ما إذا كان لأي منهم حق التوقيع عن البنك بمفرده أو مع أي شخص آخر وذلك وفقاً للآليات والأغراض التي يضعها المجلس ويراعى في ذلك ألا تكون للعضو المنتدب صلاحيات منفردة.

مادة (24) **

تمثيل البنك

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته. ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية في بعض صلاحياته ويجب أن يكون التفويض محدد المدة والموضوع. ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أي من لجان المجلس. ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

**تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept.

2068



-3

-6

-9

-12

-1

-4

-7

-10



مادة (25)*

المصلحة الشخصية لعضو المجلس والإدارة التنفيذية العليا

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا:

أ- أن يمارس أو يشترك هو وأحد أقاربه من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشاهمة لأنشطة البنك أو منافسة له أو أن يستغل أنشطة البنك لتحقيق أو ترويج أي أنشطة له، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية له؛

ب- أن يكون له، أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي يبرمجها البنك أو يكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك له وفقاً للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

وكل من يخالف أحكام المواد أعلاه يجب إنهاء عضويته بالمجلس أو إنهاء خدماته بالبنك مع اتخاذ الإجراءات اللازمة ضده بشأن الأضرار والخسائر التي سببها للبنك ولبنك الريان أن يطالبه بالتعويض أو أن يعتبر العمليات التي باشرها قد أجريت لحساب البنك. وعلى مجلس الإدارة إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي مخالفات في هذا الشأن والإجراءات المتخذة بشأنه والإفصاح عن ذلك وعن أي حالات لتضارب المصالح وفقاً لأحكام المادة (36) من هذا النظام.

مادة (26)**

تعيين أمين السر

يجب على المجلس أن يقوم بتعيين أمين سر من الأشخاص ذوي المؤهلات الجامعية والخبرات المناسبة يتولى مسؤوليات تنظيم عمل المجلس وعقد اجتماعات الجمعية العامة كما يتولى مسؤولية تنظيم وتوقيع محاضر الاجتماعات مع جميع أعضاء المجلس وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدتها. ويراعى في تحديد مهام ومسؤوليات أمين السر متطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بهذا الصدد. ولا يجوز تعيين أو عزل أمين السر إلا بقرار من مجلس الإدارة.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

**تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

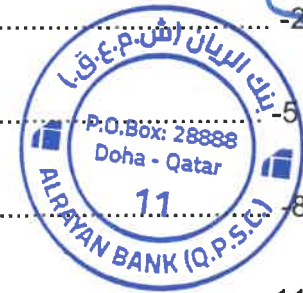
الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

.....	-3	-2
.....	-6	-5
.....	-9	-8
.....	-12	-11



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar

إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

45

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (27)

خلو منصب عضو المجلس

إذا خلا مقعد عضو مجلس الإدارة شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة، فإذا قام به مانع شغله من كان يليه في الترتيب، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

وفي حالة عدم وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقي من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن خمسة أعضاء.

أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس، أو قل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء، وجب على المجلس دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقي منها عن خمسة، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-



مادة (28)

حالات خلو منصب عضو المجلس

يعتبر عضو المجلس شاغراً في حال تحقق أي من الحالات التالية:

1. في حالة تقديم عضو المجلس استقالته الخطية.
2. في حالة وفاة عضو المجلس.
3. إذا تغيب عضو المجلس - في السنة الواحدة- عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون تقديم أي عذر جدي يقبله المجلس.
4. في حال تبين أن عضو المجلس لا تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة (20) من هذا النظام.
5. في حالة عدم إفصاح عضو المجلس عن أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له وفقاً لما هو مبين في المادة (36) من النظام.
6. في حالة عزل عضو المجلس من قبل الجمعية العامة وذلك بناءً على طلب مقدم من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال، أو بناءً على اقتراح المجلس بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع، وهنا يتوجب على رئيس المجلس خلال عشرة أيام أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد وإلا قامت الإدارة بالدعوة لذلك.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



إدارة التوثيق
Documentation Dept

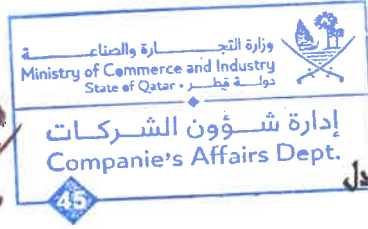
2068



- | | | |
|-----------|-----------|-----------|
| -3 | -2 | -1 |
| -6 | -5 | -4 |
| -9 | -8 | -7 |
| -12 | -11 | -10 |

نموذج ت / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (29) صلاحيات المجلس

*مجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة البنك وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام، وتظل المسؤولية النهائية عن البنك على المجلس حتى وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً للقيام ببعض أعماله. ويراعى في تشكيل اللجان تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بخصوص تشكيل لجان المجلس وفي حال وجود تعارض، تطبق تعليمات وقوانين مصرف قطر المركزي.

الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022

خاتم التوثيق
وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068



الأطراف

- 1 
- 2 
- 3 
- 4
- 5
- 6
- 7
- 8
- 9
- 10
- 11
- 12



مادة (30)*

اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك عضوان من أعضائه على الأقل وبحيث لا تقل عن مرة واحدة كل شهرين وعن (6) اجتماعات في السنة ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ويتوجب أن تكون أسباب الاعتذارات عن حضور الاجتماعات موضوعية وموثقة في المحاضر وأن يقبلها المجلس ولعضو المجلس الغالب أن ينبذ عنه كتابة أحد أعضاء المجلس للتصويت في الاجتماع بدلاً منه. وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن يتوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس، ولعضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجب على كل عضو من أعضاء المجلس أن يكون مستقلاً عند اتخاذ القرارات ولا يجوز لأي عضو أو مجموعة من الأعضاء السيطرة على مجريات اتخاذ القرارات بالمجلس.

يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال إصدار بعض قراراته بالتمرير وفقاً لاحكام المادة (35) من هذا النظام. يجوز المشاركة في اجتماعات المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة للتعرف عليها، تمكن المشاركون من الاستماع والمشاركة في أعمال المجلس وللمجلس أن يقرر عقد بعض أو جميع اجتماعاته خلال العام عن بُعد نتيجة لأي ظروف طارئة تستدعي ذلك وعلى المجلس في هذه الحالة وضع الترتيبات اللازمة التي تضمن سلامة الاجتماعات وسريتها وتوثيق نتائجها ومحاضرتها.

ويجب على رئيس المجلس أو من يفوضه أن يتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الاعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة وتقارير لجان المجلس ومعلومات مكتوبة كافية عن خلفية موضوعات الاجتماع قبل انعقاده بعشرة أيام و أقل في الاجتماعات الطارئة.

وعلى المجلس حسب تقديره أن يطلب من الرئيس التنفيذي/المدير العام ومن يرشحهم من كبار الموظفين بالإدارة التنفيذية المشاركة في اجتماعاته لمناقشة المواضيع المطروحة للدراسة أمام المجلس إلا في الاجتماعات المخصصة لموضوعات معينة يرى المجلس مناقشتها دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لمواثيق الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق



إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept
45

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (31)*

الدعوة لحضور اجتماع المجلس

تتم الدعوة لحضور أي من اجتماعات المجلس عن طريق توجيه إخطار خطي من قبل الرئيس أو نائبه أو أمين السر أو أي عضو مفوض بذلك، ويرسل الإخطار إلى كل عضو على عنوانه المسجل أو عنوان بريده الإلكتروني المعتمد في قيود البنك لهذا الغرض وذلك قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ ذلك الاجتماع. ويجب أن يبين ذلك الإخطار تاريخ ووقت ومكان الاجتماع كما يجب أن يشتمل على جدول الأعمال والموضوعات التي ستطرح في الاجتماع وفيما إذا كان هناك قرار مقترح ليتم تبنيه أو التصويت عليه.

مادة (32)

التنازل عن إخطار الحضور

يعتبر اجتماع المجلس صحيحاً بصرف النظر عن كونه انعقد بدون إخطار أو بموجب إخطار مدته أقصر من تلك المحددة بالمادة (31) أعلاه، وذلك في حالة:

1. إن وافق جميع أعضاء المجلس خطياً على عقد هذا الاجتماع، أو
2. في حالة حضور جميع أعضاء المجلس لذلك الاجتماع سواء شخصياً أو عن طريق تفويض أحد الأعضاء الآخرين، أو
3. في حالة أن حضر بعض الأعضاء ذلك الاجتماع - بشكل يجعل من النصاب مكتملاً- في حين أن البعض الآخر لم يحضر إلا أنه لم يعترض خطياً على عقد هذا الاجتماع.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept
45

دولة قطر

وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (33)

المسائل غير المدرجة في جدول الأعمال

لا يجوز اقتراح أي قرار على المجلس خلال اجتماعه إلا إذا كان مدرجاً في جدول أعمال ذلك الاجتماع، أو وافق على الاقتراح الأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين لذلك الاجتماع.

مادة (34)*

محاضر جلسات المجلس

تدون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقع عليه رئيس المجلس والعضو المنتدب، إن وجد، وأمين السر وجميع الأعضاء ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في السجل بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفي صفحات متتابعة. أما مستخرجات المحاضر أو نسخ قرارات مجلس الإدارة فيكفي لثبوت صحتها أن تكون موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أمين السر. وفي حالة وجود أي ملاحظات يراها أحد الأعضاء جوهرية ولم تتم معالجتها بشكل ملائم حسب تقديره، يتم تسجيل ذلك في محاضر اجتماعات المجلس مع بيان أسباب الاختلافات وما تقرر بشأنها.

مادة (35)*

القرارات المكتوبة/القرارات الصادرة بالتمرير

يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال إصدار بعض قراراته بالتمرير. وتصدر القرارات بالتمرير بالشكل الذي يريته المجلس إما عن طريق قرارات مكتوبة أو بواسطة أي وسيلة من وسائل التقنية المتعارف عليها تسمح لعضو مجلس الإدارة بإعلان قراره كتابة. ويشترط في القرارات الصادرة بالتمرير موافقة جميع أعضاء المجلس كتابة عليها على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه ويعتبر القرار الصادر بالتمرير - إما بالقبول أو الرفض - من قبل كافة أعضاء المجلس صحيحاً كما لو اتخذ في اجتماع للمجلس عُدّ وفقاً للأصول. في حال صدور قرار بالتمرير عن طريق قرار مكتوب، يجوز أن يتم التوقيع على القرارات المكتوبة إما عن طريق تمرير نسخة واحدة بين أعضاء المجلس أو عن طريق تدوين القرار على أكثر من نسخة بحيث يتم جمع توقيعات أعضاء المجلس على كل أو بعض من هذه النسخ التي يتم ضمها إلى بعضها واعتبارها بمثابة نسخة واحدة موقع عليها من قبل كافة أعضاء المجلس. وفي حالة عدم تضمين القرار المكتوب عبارة تشير إلى تاريخ العمل به، فيكون القرار نافذ المفعول من تاريخ توقيع آخر عضو على القرار إلا إذا اقتضى نص القرار المكتوب خلاف ذلك. أما في حال صدور قرار بالتمرير بواسطة أي وسيلة من وسائل التقنية المتعارف عليها تسمح لعضو مجلس الإدارة بإعلان قراره كتابة، يجب على أمين السر أو من يقوم مقامه إعداد محضر يوثق فيه القرارات الصادرة - إما بالقبول أو الرفض - من قبل كافة أعضاء المجلس على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه ويكون تاريخ استلام قرار آخر عضو هو تاريخ نفاذ القرار الصادر بالتمرير.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068

الأطراف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-



مادة (36)*

الإفصاح عن المصالح المباشرة وغير المباشرة لعضو المجلس وإدارة تضارب المصالح

- 1- لا يجوز لرئيس المجلس أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط البنك ويجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم لحساب البنك وفقاً لأحكام المادة (109) من قانون الشركات وكذلك الإفصاح للجمعية العامة عن الوظائف التي يشغلونها والمناصب التي يتولونها بصفة شخصية أو بصفة ممثل لأحد الأشخاص المعنوية وذلك بشكل دوري.
- 2- لا يجوز للبنك أن يقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء المجلس أو أن يضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، واستثناءً من ذلك يجوز للبنك أن يقرض أي من أعضاء المجلس أو أن يفتح له اعتماداً أو يضمن له قرضاً يعقده مع الغير وذلك بالأوضاع والشروط التي يحددها مصرف قطر المركزي. وعندها يتمتع على ذي المصلحة المشاركة أو حضور أي من اجتماعات المجلس أو الجمعية العامة التي يتم بها التداول حول الموضوع المتعلق به. ويعتبر باطلاً كل تصرف يتم على خلاف ذلك دون الإخلال بحق البنك في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء.
- 3- مع مراعاة أحكام المادة (109) من قانون الشركات، إذا وجد لدى أحد كبار المساهمين أو عضو مجلس الإدارة أو أي طرف آخر ذي علاقة تعارض في المصالح في مسألة يجب أن يبت فيها مجلس الإدارة، وقرر المجلس أنها مسألة جوهرية فيجب أن يصدر قراره بحضور جميع الأعضاء ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الحضور أو الاشتراك في التصويت على القرار. وأي صفقات أو تعاملات يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يجب إتمامها والإفصاح عنها وفقاً للأوضاع المقررة في القانون والتشريعات ذات الصلة لمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 5 أكتوبر 2021 ووفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

- | | |
|----------|----------|
|-3 |-1 |
|-6 |-4 |
|-9 |-7 |
|-12 |-10 |



نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (37)

اطلاع مدقق الحسابات على الميزانيات والتقارير المالية السنوية

في كل سنة مالية يعرض المجلس على مدقق الحسابات خلال شهرين من انتهاء السنة المالية ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية ومركزه المالي. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس المجلس أو أحد الأعضاء.

مادة (38)

إعداد الميزانيات والتقارير المالية لعرضها على الجمعية العامة

يعد المجلس في كل سنة مالية ميزانية البنك وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات البنك، وتقريراً عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية الماضية والخطط المستقبلية للسنة القادمة. ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للبنك، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة العادية، الذي يجب انعقاده خلال أربعة اشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ت / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر State of Qatar

إدارة شؤون الشركات
Companies Affairs Dept.

45

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (39)

البيانات و الإيضاحات الواجب تقديمها للجمعية العامة العادية

يضع المجلس سنوياً تحت تصرف المساهمين، لإطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية التي تدعى للنظر في ميزانية البنك وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل؛

أ- كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية :

1. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس البنك، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات المجلس وبدل عن المصاريف، وكذلك ما قبض كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداه للبنك وأي مبالغ أخرى بأي صفة كانت.

2. المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس المجلس وكل عضو من أعضاء المجلس في السنة المالية.

3. المكافآت التي يقترح المجلس توزيعها على أعضائه.

4. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء المجلس.

5. العمليات التي فيها مصلحة لأحد أعضاء المجلس أو المديرين تتعارض مع مصلحة البنك.

6. المبالغ التي أنققت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.

7. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

8. البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

ويجب أن يُؤقَّع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس المجلس وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

الموثق

الإطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068



-3

-6

-9

-12

-2

-5

-8

-11

-1

-4

-7

-10

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

- ب- تقرير الهيئة الشرعية الذي يبين مدى توافق نشاطات البنك التي تمت خلال السنة المالية مع مبادئ
الشرعية الإسلامية.
- ج- تقرير من مندق الحسابات الذي يبين فيه القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي يكون قد
قدمها البنك لرئيس أو أعضاء المجلس خلال السنة المالية.

مادة (40)*

مكافآت أعضاء المجلس

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء المجلس، ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 5% من الربح
الصافي بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن 5% من رأس المال
المدفوع وذلك وفقاً لما هو مبين في المادة (67) بند (5) من هذا النظام. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لتعزيز الحوكمة
الفاعلة والممارسات السليمة لمنح المكافآت المالية والحوافز على مستوى البنك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية
المنطقة بهذا الخصوص.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068

الأطراف



- 1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Companies Affairs Dept
45

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

الفصل الخامس

هيئة الرقابة الشرعية

مادة (41)*

تعيين هيئة الرقابة الشرعية

1. تقوم الجمعية العامة العادية بناء على توصية المجلس بتعيين هيئة رقابة شرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولى مهمة الاطلاع على الأنشطة التي يمارسها البنك وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وللجمعية العامة العادية تحديد عدد أعضاء الهيئة - بشرط ألا يقل عن ثلاثة أعضاء - وكذلك تحديد مدة العضوية وآلية عملها وتحديد مكافأتهم وغيرها من الأمور المتعلقة بهذا الخصوص وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها. ويجوز للجمعية العامة العادية أن تفوض المجلس بتحديد مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
2. لمجلس الإدارة صلاحية إضافة أعضاء جدد لهيئة الرقابة الشرعية. ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو منها خلال مدة التعيين إلا بقرار من الجمعية العامة وبعد الحصول على عدم ممانعة المصرف المركزي.
3. يحظر على أي عضو في هيئة الرقابة الشرعية أن يشغل في أي وظيفة بالبنك أو أن يقدم عملاً للمبنك أو أن تكون له أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة أية مصلحة بالبنك ويجب ألا يرتبط بصفة قرابة حتى الدرجة الثانية مع أي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو المسؤولين الرئيسيين بالإدارة التنفيذية.
4. تكون آلية عمل هيئة الرقابة الشرعية ومهامها وما سوى ذلك من شروط مرجعية للرقابة الشرعية وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

الفصل السادس

الجمعية العامة

مادة (42)

الجمعية العامة

الجمعية العامة تمثل جميع المساهمين بصرف النظر عن عدد الأسهم التي يملكها كل منهم، ولا يجوز أن تعقد اجتماعاتها إلا في مدينة الدوحة.

مادة (43)*

الجمعية العامة العادية

مع مراعاة أحكام المادتين (124 و 125) من قانون الشركات والفقرة 7 من المادة (47) من هذا النظام وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة وخصوصاً أحكام المبدأ الثامن من تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم 25 لسنة 2022 وأي تعديلات تطرأ عليه، تعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة، وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة الإدارة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. وللمجلس دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك. ويجوز عقد الجمعية العامة من خلال وسائل التقنية الحديثة وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة، وعلى مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، إن وُجد، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم. ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل، كما يجب أن يشمل على أحكام المادة (128) من قانون الشركات، وعلى ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية، وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة (120) من قانون الشركات والمادة (38) من هذا النظام، مع تقرير مُدققي الحسابات. وتُرسل صورة من الإعلان إلى الإدارة في الوقت ذاته الذي يُرسل فيه إلى الصحف.

مادة (44)**

نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات

يجب على رئيس المجلس نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملخصاً وافياً عن تقرير المجلس والنص الكامل لتقرير مدقق الحسابات في صحيفتين يوميتين محليتين تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للبنك.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022 وقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.
**تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068

الأطراف

1	2	3
4	5	6
7	8	9
10	11	12





مادة (45)

جدول أعمال الجمعية العامة

يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:

- 1- سماع تقرير المجلس عن نشاط البنك وعن مركزه المالي خلال السنة، وتقرير مدقق الحسابات، والتصديق عليهما.
- 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط البنك في تلك السنة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 3- مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليهما.
- 4- *مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده - على أن تراعى التعليمات الرقابية ذات الصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة فطر للأسواق المالية في الإفصاح عن حوكمة البنك وفي إعداد تقرير الحوكمة
- 5- النظر في مقترحات المجلس بشأن توزيع الأرباح وإقرارها.
- 6- النظر في إبراء ذمة أعضاء المجلس وتحديد مكافآتهم.
- 7- انتخاب أعضاء المجلس عند الاقتضاء.
- 8- عرض المناقصة بشأن تعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.
- 9- تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مكافآتهم عند الاقتضاء

مادة (46)

الحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

- 1- لكل مساهم حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.
- 2- يمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً.
- 3- يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء المجلس في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.
- 4- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يجوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأمر رقم

بنك الريان (ش.م.ق.)

P.O.Box: 28888

Doha - Qatar

11

ALRAYAN BANK (Q.P.S.C.)

- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



دولة قطر

وزارة العدل
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

إدارة التوثيق

مادة (47)

اختصاصات الجمعية العامة

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (137) من قانون الشركات، تختص الجمعية العامة بوجه خاص بالأمور الآتية:

- 1- مناقشة تقرير المجلس عن نشاط البنك وعن مركزه المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للبنك، ويجب أن يتضمن التقرير شرحاً وافياً لبنود الإيرادات والمصروفات وبياناتاً تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها المجلس لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها.
- 2- مناقشة تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية البنك وعن الحسابات الختامية التي قدمها المجلس.
- 3- مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليهما، واعتماد الأرباح التي يجب توزيعها.
- 4- مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.
- 5- النظر في إبراء ذمة أعضاء المجلس.
- 6- انتخاب أعضاء المجلس، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد الأجر الذي يؤدي إليهم خلال السنة المالية التالية، ما لم يكن معيناً في النظام الأساسي للبنك.
- 7- بحث أي اقتراح آخر يدرجه المجلس في جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه، ولا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع. وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال البنك على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على المجلس إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية العامة أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.

مادة (48)

رئيس اجتماع الجمعية العامة

يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس المجلس أو نائبه أو من ينتدبه المجلس لذلك، وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء المجلس أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررًا للاجتماع. وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع وجب أن تختار الجمعية من بين المساهمين من يتولى الرئاسة.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

• 2068 •

الأطراف



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (49)

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة العادية والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات:

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية ما يلي:

1. توجيه الدعوة إلى الإدارة لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع.
 2. حضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال البنك على الأقل، (50% على الأقل من رأس مال البنك)، فإذا لم يتوفر النصاب في هذا الاجتماع وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول، وفقاً لأحكام المادة (121) من قانون الشركات.
 3. حضور مدقق حسابات الشركة.
- ويجب أن توجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (50)*

حضور اجتماع الجمعية العامة

يكون لكل مساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس، ويلتزم أعضاء المجلس بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر. وللمساهم أن يجتكم إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب التنفيذ، ويبطل أي شرط في النظام الأساسي للبنك يقضي بغير ذلك. وللمساهم الحق في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك أو حال إبرام البنك صفقات كبيرة قد يعتبر أنها تضر بمصالحه أو تخل بملكية رأس مال الشركة وإثباته في محضر الاجتماع وله الحق في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022.

الموثق

الأطراف



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

نموذج ت / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (51)

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وطريقة التصويت في اجتماعات الجمعية العامة

يكون اختيار أعضاء مجلس الإدارة، سواء بالتعيين أو بالانتخاب، وفقاً لقوانين وأنظمة مصرف قطر المركزي وسياسة ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يضعها المجلس وتعتمدها الجمعية العامة العادية، ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقرها مجلس الإدارة مثل (التصويت برفع الأيدي، أو التصويت الإلكتروني)، على أنه يجب أن يكون التصويت بالاقتراع السري في الحالات التالية:

- 1- انتخاب أعضاء المجلس الذي يتم وفق الآلية التي تضعها الهيئة.
 - 2- إذا كان القرار يعزل أحد أو كل أعضاء المجلس و/أو إقامة دعوى المسؤولية عليهم.
 - 3- إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو عدد من مساهميه يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.
- ولا يجوز لأعضاء المجلس الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمتهم من المسؤولية. وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها، وعلى المجلس تنفيذها فور صدورها.

مادة (52)*

سجل الحاضرين ومحاضر اجتماع الجمعية العامة

يجر محضر باجتماع الجمعية العامة، مرفقاً به بيان بأسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالإئابة، وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، ويوقع المحضر رئيس الجمعية ومقرها وجامعو الأصوات ومدققو الحسابات، ويكون الموقعون على محضر الاجتماع مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه. ويجب أن يتم توفير محاضر الاجتماعات للمساهمين، عند الطلب، في أقرب فرصة ممكنة، بحيث لا تزيد عن 30 يوماً كحد أقصى من تاريخ الاجتماع.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف



-3

-6

-9

-12

-1

-4

-7

-10

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.
45

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (53)

محاضر اجتماعات الجمعية العامة

تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة في سجل خاص.
وتسري على سجلات ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة الأحكام الخاصة بسجلات ومحاضر اجتماعات المجلس الواردة في المادة (106) من قانون الشركات.
ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للبنك إلى الإدارة والهيئة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ انعقادها.

مادة (54)

عزل أعضاء المجلس

للجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء المجلس أو مدققي الحسابات ورفع دعوى المسؤولية عليهم، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه المساهمون أو الشركاء الحائزون لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس.
ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المعزولين في المجلس قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068



-3

-6

-9

-12

-1

-4

-7

-10

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (55)*

اختصاصات الجمعية العامة غير العادية

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:

- 1- تعديل عقد البنك أو نظامه الأساسي.
- 2- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك.
- 3- تمديد مدة البنك.
- 4- حل البنك أو تصفيته أو تحوله أو اندماجه في شركة أخرى أو الاستحواذ عليه.
- 5- بيع كل المشروع الذي قام من أجله البنك أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل.

ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للبنك يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تغيير جنسية البنك، أو نقل مركزه الرئيسي إلى دولة أخرى، ويقع باطلاً كل قرار يقضي بغير ذلك.

*تم تعديل هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 27 أبريل 2022.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق



- 1- 2- 3- 4- 5- 6- 7- 8- 9- 10- 11- 12-

نموذج ت / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (56)

الجمعية العامة غير العادية

لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من المجلس، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (25%) من رأس مال البنك على الأقل. فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطلاب أن يتقدموا إلى الإدارة لتوجيه الدعوة على نفقة البنك.

مادة (57)

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (75%) من رأس مال البنك على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون (50%) من رأس مال البنك.

وإذا لم يتوفر النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيّاً كان عدد الحاضرين.

وإذا تعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن أي من المسائل المذكورة في البندين (4)، (5) من المادة (137) من قانون الشركات، فيشترط لصحة أي اجتماع حضور مساهمين يمثلون (75%) من رأس مال البنك على الأقل. وعلى المجلس أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي للبنك. وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بنسبة ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (58)

حكم ما لم يرد به نص

فيما لم يرد به نص، تسري على الجمعية العامة غير العادية ذات الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق



- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (59)

مسؤوليات المجلس

*يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية والتعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.

وعلى المجلس - بما لا يخالف أحكام القانون - أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤولياته وفقاً للآتي :

- 1- يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
- 2- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
- 3- يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة.
- 4- يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إذا لزم الأمر.
- 5- يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام، ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
- 6- **مباشرة أي مهام أو مسؤوليات منصوص عليها في هذا النظام الأساسي أو في القوانين واللوائح ذات الصلة وفي تعليمات وقوانين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية

الموثق

* تم إضافة هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية
** تم إضافة هذه المادة وفقاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2022.

الأطراف

خاتم التوثيق



- 1- 2- 3- 4- 5- 6- 7- 8- 9- 10- 11- 12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر - State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

دولة قطر
وزارة العدل

إدارة التوثيق

الفصل السابع
مدققو الحسابات

مادة (60)

مدة تعيين مدققي الحسابات

* يكون للبنك مدقق حسابات أو أكثر تعينهم الجمعية العامة لمدة سنة وتحدد أتعابهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة، ولا يجوز إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ويجب أن يكون المدقق من المقيدين في سجل مدققي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة تدقيق الحسابات، وأن يكون قد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل.

مادة (61)

مسئولية مدقق الحسابات

يلتزم مدقق الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات. ويكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموعة المساهمين. ويكون المدققون في حالة تعددهم مسؤولين بالتضامن عن أعمال التدقيق.

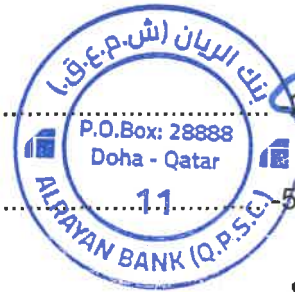
الموثق

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية .

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068

الأطراف



1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept
45

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (62)

صلاحيات مدقق الحسابات

لمدقق الحسابات في كل وقت الاطلاع على دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أن يتحقق من موجودات البنك والتزاماته، وعليه في حالة عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابة في تقرير يُقدّم إلى الإدارة، وترسل نسخة منه إلى المجلس تمهيداً لعرض الأمر على الجمعية العامة في حالة تعذر معالجته بمعرفة الإدارة.

مادة (63)

حضور مدقق الحسابات اجتماعات الجمعية العامة

على مدقق الحسابات - بناء على طلب المجلس أو الإدارة- أن يحضر الجمعية العامة ، وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية البنك، ويتلو تقريره على الجمعية العامة، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على كافة البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات. ويكون لكل مساهم حق مناقشته وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

الفصل الثامن

مالية البنك

مادة (64)

السنة المالية للبنك

تبدأ السنة المالية للبنك من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة، على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة من تاريخ تأسيس البنك حتى نهاية السنة التالية.

مادة (65)

تقارير مالية نصف سنوية

على البنك نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك لاطلاع المساهمين على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مدقق الحسابات، ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة الإدارة.

مادة (66)

الاعتطاع من الأرباح غير الصافية

- 1- يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها المجلس لاستهلاك موجودات البنك أو التعويض عن نزول قيمته. وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.
- 2- يقتطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على البنك بموجب قوانين العمل .

الموثق

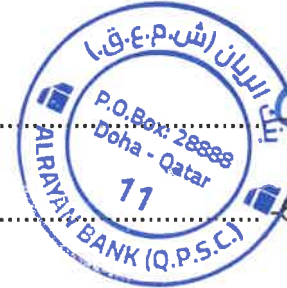
خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف



3

6

9

12

1

4

7

10



مادة (67)

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي

1. * يقتطع سنوياً عشرة في المائة (10%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة إيقاف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي (100%) من رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% في السنوات التي لا يحقق فيها البنك أرباحاً صافية تكفي لتوزيع هذه النسبة.
2. إذا زادت الأرباح الصافية على نسبة معينة من حقوق المساهمين يقوم المجلس بتحديدتها -أي النسبة- من وقت لآخر، فعندها يتم اقتطاع ما نسبته (20%) من مقدار هذه الزيادة لكي تستعمل في دعم وتحفيز موظفي البنك و/أو في شراء أسهم من خلال السوق ليتم توزيعها أو الانتفاع بما فيما يحقق مصلحة موظفي البنك وبالطريقة التي تحددها توصية المجلس.
3. يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح المجلس، أن تقر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجهه التي تقرها الجمعية العامة .
4. يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح للمساهمين قدرها 5% (على الأقل) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم، على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بما من أرباح السنين التالية .
5. مع مراعاة ما ورد في المادة (40) أعلاه، يخصص مالا يزيد عن 5% من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاقتطاعات والإحتياطيات والربح الموزع وفقاً للفقرة السابقة ، وذلك لمكافآت أعضاء المجلس .
6. يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل، بناء على اقتراح المجلس، إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.
7. **يكون لمجلس الإدارة الصلاحية المطلقة والاستثنائية للإعلان، وإقرار وتوزيع أرباح مرحلية (ربع أو نصف سنوية) خلال السنة المالية بشرط الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي وفقاً للشروط والضوابط المقررة في الأنظمة والقرارات المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها والقوانين ذات الصلة.

الموثق

* تم تعديل النسبة من (20%) إلى (10%) بموجب القرار رقم (3) الصادر عن الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2008/12/22م.
**تمت إضافة هذه الفقرة بموجب قرارات الجمعية العامة غير العادية المتعددة بتاريخ 26 مارس 2025.

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
2068

الأطراف

1	2	3
4	5	6
7	8	9
10	11	12





نموذج ت / 1

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (68)

موعد تسديد الأرباح على المساهمين

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والميعاد اللذين يحددهما المجلس بشرط ألا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع.

الفصل التاسع

انقضاء البنك وتصفيته

مادة (69)

ينقضي البنك بأحد الأمور الآتية:

- 1- إنتهاء المدة المحددة له، ما لم تُمدد على النحو الوارد في هذا النظام.
- 2- انتهاء الغرض الذي أسس من أجله أو استحالة تحقيقه.
- 3- انتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً إلا إذا قام البنك خلال ستة أشهر من تاريخ الانتقال بالتحول إلى نوع آخر من الشركات أو تمت زيادة عدد الشركاء أو المساهمين إلى الحد الأدنى.
- 4- هلاك جميع مال البنك أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً.
- 5- اندماج البنك في بنك أو هيئة أخرى.
- 6- إجماع الشركاء على حل البنك قبل انتهاء مدته.
- 7- صدور حكم قضائي بحل البنك أو إشهار إفلاسه.

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068



- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-
- 9-
- 10-
- 11-
- 12-

نموذج ث / 1
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry
دولة قطر • State of Qatar
إدارة شؤون الشركات
Company's Affairs Dept.

دولة قطر
وزارة العدل

إدارة التوثيق

مادة (70)

خسارة البنك لنصف رأسماله

إذا بلغت خسائر البنك نصف رأس ماله، وجب على المجلس دعوة الجمعية العامة غير العادية لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل البنك قبل انتهاء الأجل المحدد له أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة. وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية العامة غير العادية، أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الجمعية حل البنك، أو تعذر إصدار قرار في الموضوع لأي سبب من الأسباب، جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب إلى المحكمة المختصة حل البنك.

مادة (71)

تصفية البنك

تجري تصفية البنك بعد انقضائه وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات.

الموثق

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068

الأطراف



-3

-6

-9

-12

-2

-5

-8

-11

-1

-4

-7

-10



الفصل العاشر

أحكام ختامية

مادة (72)

المسؤولية المدنية والجزائية لأعضاء المجلس

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء المجلس بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم .
وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من المجلس أو تقرير من مدقق الحسابات، فإن دعوى المسؤولية المدنية تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير المجلس.
ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء المجلس يشكل جنائية أو جنحة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

مادة (73)

تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والإستحواذ عليها

* مع مراعاة أحكام المواد من (271) حتى (289) من قانون الشركات، والتزاماً بقانون مصرف قطر المركزي رقم (13) لسنة 2012، يجوز تحول البنك وإندماجه وتقسيمه والإستحواذ عليه وفقاً للأحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الشركات والأنظمة ذات العلاقة التي يصدرها مصرف قطر المركزي والهيئة.

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة نظر للأسواق المالية .

الموثق

الأطراف

خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

2068



1-
2-
3-
4-
5-
6-
7-
8-
9-
10-
11-
12-

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (74)

حرر هذا النظام من عدد (3) نسخ، تُسلم نسخة إلى إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، وتسلم نسخة إلى إدارة التوثيق بوزارة العدل، ونسخة تحفظ لدى البنك.

مادة (75)

القوانين الواجبة التطبيق

- *تسري أحكام قانون الشركات وقانون مصرف قطر المركزي وقانون السوق والأنظمة التي تصدرها الهيئة وغيرها من القوانين القطرية ذات العلاقة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام، وتعتبر كافة التعديلات التي تطرأ على تلك القوانين بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معدلة له.
- 2- يتم تطبيق نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية جنباً إلى جنب مع تعليمات مصرف قطر المركزي وفي حال وجود أي تعارض بين نظام الحوكمة الصادر من الهيئة وتعليمات الحوكمة الصادرة من المصرف، يتم تطبيق تعليمات وقوانين مصرف قطر المركزي.



محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

* تم تعديل هذه المادة وفقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لبنك الريان في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2019/2/25م لتتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

محضر توثيق

انه في يوم الموافق / / م ، بمقر إدارة التوثيق بوزارة العدل ، أمامنا نحن /
الموثق بالإدارة ، حضر الإشخاص الموقعين أعلاه وأبرزو هذا المحرر طالبين توثيقه ،
فدققت فيه وفي اهليتهم وهويتهم فلم أجد مانعاً قانونياً من توثيقه فتلته عليهم وأفهمتهم الأثر القانوني المترتب
عليه فأقره ووقعوا عليه أمام

